جامعة المنصورة
كليـة الآداب

# تطور الموقف الدولى
# من القضية الأرمنية ١٨٩٤ – ١٨٩٦م

إعـــداد
دكتورة / إيمان عبد الله التهامي محمد
مدرس تاريخ حديث ومعاصر
كلية الآداب –جامعة دمياط

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الواحد و الستون – أغسطس ٢٠١٧

# تطور الموقف الدولى
# من القضية الأرمنية ١٨٩٤ – ١٨٩٦م

**د/ إيمان عبد الله التهامي محمد**

**مقدمـــة :**

تُعد القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية جزءاً لا يتجزأ من المسّألة الشرقية التى كانت محوراً للعلاقات الأوربية العثمانية خلال القرن التاسع عشر. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، دخلت القضية الأرمنية معترك الصراعات الدولية بين القوى الكبرى. ورغم أن هذه القوى قد دوّلت القضية الأرمنية فى أعقاب الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ –١٨٧٨م ، فإنها قد أدخلت الرعايا الأرمن العثمانيين فى مواجهة مباشرة مع الباب العالى الذى اعتبر تدويل الأرمن لقضيتهم تدخلاً سافراً فى الشأن الداخلى للدولة العثمانية .

ويرصد البحث التطور الذى طرأ على الموقف الدولى تجاه القضية الأرمنية إبان منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر لاسيما بين عامىّ ١٨٩٤ – ١٨٩٦م ، وهى الفترة التى شهدت مواجهة دامية بين الحكومة العثمانية والأرمن تمخض عنها مذابح جماعية وتهجير قسرى من الولايات الأرمنية العثمانية .

ويطرح البحث أسئلة جد مهمة من قبيل : هل كان الموقف الدولى لصالح الإنسانية ولصالح الأرمن أم أن ثمة مصالح عليا هى التى حرّكت القوى الدولية ؟ وهل التدخل الدولى باسم " الدين " خدم القضية الأرمنية أم أضرها ؟ وهل استفاد الأرمن من تدخل القوى الدولية أم خسروا؟ ومَنْ المستفيد والمتضرر من تطورات القضية الأرمنية خلال منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر؟

وللإجابة على أسئلة البحث، تمت الاستعانة بمادة عكست وجهات النظر الفرنسية والبريطانية والروسية ؛ الثالوث المسيطر على المشهد الدولى آنذاك . وثمة مادة متنوِّعة أظهرت وجهات نظر النظام العثمانى والطائفة الأرمنية. وبذا ، تنوَّعت المادة المستخدمة فى البحث بين وثائق منشورة ودوريات ودراسات وبحوث باللغات الإنجليزية والفرنسية والتركية والعربية .

ولإنجاز البحث بشكل مترابط ، آثرت الباحثة إلى معالجته عبر المحاور الآتية : القوى الكبرى وتدويل المسألة الأرمنية ، القوى الدولية وتفعيل المادة ( ٦١ )، المذابح الأرمنية ١٨٩٤ – ١٨٩٦م ، القوى الدولية والمذابح الأرمنية ، مصالح القوى الدولية ، حادثة البنك العثمانى والقوى الدولية .

**القوى الكبرى وتدويل المسألة الأرمنية :**

منذ أن سيطر العثمانيون على أرمينية الغربية ، صارت تُسمى " أرمينية العثمانية " ، وتتكوَّن من ست ولايات تقع جميعها فى الأناضول الشرقى وهى : بيتليس ( بدليس ) ،

أرضروم ( جارين ) ، ڤان ( وان ) ، خربوط ( معمورة العزيز)، جزء من ديار بكر ( خريطة رقم ١ ) . (١) ومنذ اعتراف الدولة العثمانية بملة الأرمن الأرثوذكس فى عام ١٤٦١ م ، عاش الأرمن العثمانيون بمثابة رعية من أهل الذمة فى هياكل شبه مستقلة تُسمى "ملل" ، تحل محل السلطة المباشرة لحكومة السلطان وتُمثل بؤرة المجتمع الأرمنى. وقد مارس الأرمن جميع الأنشطة الاقتصادية بحرية تامة على امتداد الفضاء العثمانى ؛ إذ سيطروا على سوق الحرف، وبرعوا فى المهن، واحتكروا التجارتين الداخلية والخارجية .

وقد قام الأرمن الأثرياء " الأمراء الأرمن " بدور ملحوظ فى الاقتصاد والإدارة العثمانية ، وتوثقت علاقاتهم بشدة مع كبار رجال الدولة والحاشية السلطانية . ومن خلال عمل معظمهم فى الصيرفة ، أداروا دار سك العملة السلطانية ، وأمدوا القصور بحوائجها من الأحجار الكريمة والمجوهرات ، وأداروا المشروعات الصناعية، واحتكروا العمارة السلطانية . ولم يقتصر دور شريحة " الأمراء الأرمن " على الوضع العثمانى العام فقط ، ولكنه كان مؤثراً بقوة على المستوى الأرمنى الخاص، وصاروا بفضل ثرواتهم ونفوذهم بمثابة القادة الحقيقيين للأرمن لاسيما فى العاصمة العثمانية.(٢)

استمرت أوضاع الأرمن العثمانيين مستقرة ومزدهرة إلى حد كبير حتى مطلع القرن التاسع عشر . ونظراً لإخلاصهم وولائهم للدولة العلية ، فقد أطلق العثمانيون عليهم لقب " الملة الصادقة " . (٣)

ولكن، ثمة عوامل داخلية مرتبطة بالشأن العثمانى وعوامل خارجية مرتبطة بالقوى الدولية قد أسهمت فى تحويل مسار الأرمن العثمانيين من " ملة صادقة" إلى "مسألة سياسية " تُؤرق مضاجع الإدارة العثمانية وتستثمرها القوى الدولية لبلوغ مآربها وتحقيق مصالحها .

بشكل غير مباشر ، كان الأرمن ضمن أبرز الأقليات المسيحية العثمانية تأثراً بمناخ الإخاء والحرية والمساواة التى أشاعته الثورة الفرنسية ( ١٧٨٩م) . بيد أن الأرمن العثمانيين قد استفادوا نسبياً بشكل مباشر جراء تدخل القوى الأوربية لإنقاذ الدولة العلية من هزيمتها أمام روسيا القيصرية فى حرب القرم ( ١٨٥٣ – ١٨٥٦م)؛ إذ بضغط أوربى أصدر السلطان عبد المجيد الأول ( ١٨٣٩ –١٨٦١م ) فى ١٨ نوفمبر ١٨٥٦م الخط الهمايونى الخاص بإصلاح أوضاع الرعايا المسيحيين . وبموجب هذا الفرمان ، كفل أمن الأرمن وحيواتهم وأعراضهم وملكياتهم ، وألغى ضريبة القرعة العسكرية وأصبح الأرمن – شأن المسيحيين – مؤهلين للخدمة العسكرية ، ولكن مع حرية دفع البدلية ، وفتح الوظائف المدنية أمامهم ، وكبح جماح السلطة الدينية لرؤساء الملة الأرمنية . (٤)

كما قامت روسيا القيصرية بدور ملحوظ فى خلق المسألة الأرمنية ؛ إذ هيمن عليها حُلم الوصول إلى المياه الدافئة فى البحر المتوسط عبر الأراضى العثمانية . ولبلوغ هذا الغرض ،

أثارت الطموحات القومية وغذتها لدن رعايا السلطنة العثمانية المسيحيين لاسيما الأرمن فى الأناضول الشرقى والسلاف فى البلقان . (٥)

لم يقف دور القوى الدولية فى خلق المسألة الأرمنية عند هذا الحد فقط ، ولكن البعثات التبشيرية الفرنسية بين الأرمن الأرثوذكس العثمانيين قد أسهمت فى تمزيق الملة الأرمنية . ونتيجة الضغوط الفرنسية على الباب العالى، اضطر إلى الاعتراف بملة الأرمن الكاثوليك فى ٢٤ مايو ١٨٣١م . وجراء الضغوط البريطانية والأمريكية ، اضطرت الإدارة العثمانية إلى الاعتراف بملة الأرمن البروتستانت فى ٢٧ نوفمبر ١٨٥٠م . وهكذا ، أدت السياسات الدولية إلى تشرذم الملة الأرمنية بين المذاهب الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية . وباعتناق قطاعات ليست بالقليلة من الملة الأرمنية الكاثوليكية والبروتستانتية ، استكملوا تعليمهم العالى فى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتشكلوا أيديولوجياً وفقاً لتوجهات هذا الثالوث . وبذا ، لم يعد ولاء الأرمن الكاثوليك والبروتستانت للملة الأرمنية الأرثوذكسية ، ولكنه اتجه صوب القوى الأجنبية سالفة الذكر التى ستُوفر لهم الحماية الدبلوماسية نظير الولاء . (٦)

وفى خط متواز مع دور القوى الدولية فى تشكيل " المسألة الأرمنية " ، أسهمت التنظيمات العثمانية ( ١٨٣٩ – ١٨٧٦م ) فى تكريس هذه المسألة ؛ إذ بفضل هذه التنظيمات لاسيما فى المدن العثمانية ، ازدادت أعداد الأرمن المتعلمين، وانتشرت الطباعة والصحافة ، مما أدى إلى انتشار الأفكار الحديثة وبزوغ النهضة الفكرية التى أرست دعائم اليقظة القومية لدن الأرمن العثمانيين . (٧)

ورغم تحقيق الأرمن العثمانيين يقظة قومية فى سبعينيات القرن التاسع عشر، ولكنهم لم يطلبوا حكماً ذاتياً أو استقلالاً تاماً عن الدولة العلية ، بل طلبوا فقط مجرد إصلاحات إدارية فى الولايات الأرمنية الست بالأناضول الشرقى تحت سقف الباب العالى ، وحمايتهم من التعديات الكردية والـــجركسية ، ومساواتهم مع الرعايا المسلمين. (٨)

ونظراً لأن الباب العالى لم يجر أية إصلاحات إدارية فى أرمينية العثمانية حتى أواخر عام ١٨٧٦م ، فقد استغل نرسيس ڤارچابيديان – بطريرك الأرمن الأرثوذكس بالأستانة ١٨٧٤ – ١٨٨٤م فرصة عقد القوى الدولية مؤتمر الأستانة لمناقشة تظلمات مسيحيى البلقان ، وتقدَّم بمذكرة إليهم فى ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦م مطالباً إياهم بالضغط على الباب العالى لإجراء إصلاحات إدارية فى الولايات الأرمنية الست . ومن المفارقات أعلن الباب العالى فى نفس يوم انعقاد المؤتمر " المشروطية " ؛ أى الدستور العثمانى ، الذى ساوى بين جميع عناصر الدولة العثمانية ، مما أحرج الدبلوماسيين الأجانب المؤتمرين فى العاصمة العثمانية الذين رأوا عدم جدوى المؤتمر . (٩)

وقد تحمَّس الأرمن العثمانيون بشدة لصدور الدستور العثمانى الذى ساوى بينهم وبين

بقية رعايا الدولة . بيد أن أوضاع الأرمن قد ساءت جداً عندما استغل الأكراد اندلاع الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ – ١٨٧٨م وهاجموا القرى الأرمنية وأعملوا فيها نهباً وسلباً واغتصاباً وذبحاً. وأمام تقاعس السلطات العثمانية عن تنفيذ إصلاحات أرمنية واستمرار التعديات والخروقات الكردية ، رحَّب الأرمن العثمانيون بالجيش الروسى القيصرى تحت قيادات أرمنية روسية واشتراك متطوعين من أرمن روسيا . وبحلول عام ١٨٧٨م ، سيطر الجيش الروسى على الولايات الأرمنية الست بالأناضول الشرقى ، وغدا على مقربة من العاصمة العثمانية ، ولذا ، طلبت الأستانة فى ٣١ يناير ١٨٧٨م وقف القتال والبدء فى مفاوضات تسوية الحرب.(١٠)

ناشد الأرمن العثمانيون القيادات الروسية من أجل إثارة المسألة الأرمنية أثناء تسوية الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ – ١٨٧٨م . وبذا ، حملت روسيا القيصرية – منفردة – على عاتقها إيجاد حل رسمى ملزم للمسألة الأرمنية . وفعلاً ، نجح المفاوضون الروس فى تضمين معاهدة " سان إستيفانو " المبرمة يوم ٣ مارس ١٨٧٨م المادة رقم (١٦) الخاصة بالأرمن العثمانيين ، وتنص على : " إن خروج عساكر الروسيا من الأرمنستان وإرجاع تلك البلاد إلى الدولة العلية يُمكن أن يُفضى إلى المنافسة والاختلاف فيما بينهما ، فلهذا يتعهد الباب العالى حالاً بإجراء الإصلاحات على حسب الاحتياجات المحلية فى الولايات التى سكانها أرمن وتأمين المسيحيين من تعَّدى الأكراد والجراكسة" .(١١)

وبذلك ، تُعد روسيا القيصرية صاحبة الفضل الأول بمفردها فى تدويل المسألة الأرمنية ؛ إذ أن معاهدة " سان إستيفانو " تُعد أول آلية سياسية دولية يرد فيها اسم " أرمينية " فى التاريخ الحديث . وبذا ، بموجب هذه المعاهدة ، ارتهنت المسألة الأرمنية بالسياسة الروسية . واتسمت المعاهدة بإقرار سان بطرسبرج والأستانة بحتمية إجراء إصلاحات إدارية فى الولايات الأرمنية الست ، وكذا ، التعديات الكردية ضد الأرمن العثمانيين .

بيد أن معاهدة سان إستيفانو لم تدخل حيز التنفيذ ؛ إذ تخوَّفت بريطانيا على مصالحها الحيوية من استفحال النفوذ الروسى فى الأناضول. وخشيت فرنسا على مصالحها المادية فى الفضاء العثمانى . واهتزت ألمانيا من تصاعد الدور الروسى على عرقلة الطموحات الألمانية فى الاتجاه شرقاً بتوثيق عُرى العلاقات الألمانية العثمانية . وقلقت النمسا – المجر من احتمالية أن تُؤثر " الامتيازات الأرمنية " على أقليات إمبراطوريتها . (١٢)

وكادت الأزمة تنفجر فى صدام مسلح بين القوى الدولية ، ولذا ، بادرت ألمانيا بعقد مؤتمر دولى فى برلين لإعادة النظر فى معاهدة سان إستيفانو وتسوية المسألة الشرقية . هنا ، تكاتفت فرنسا وألمانيا والنمسا – المجر وإيطاليا لتعديل مواد المعاهدة وفقاً لما أملته عليهم بريطانيا . وأثناء فعاليات المؤتمر (١٣ يونية –

١٣ يولية ١٨٧٨م ) ، حضر وفد أرمنى إلى العاصمة الألمانية للحفاظ على مكتسبات المادة (١٦) من معاهدة سان إستيفانو . ولكن المستشار الألمانى أوتو ڤون بسمارك (١٨٧١ – ١٨٩٠م) – رئيس مؤتمر برلين – رفض دخول هذا الوفد إلى مقر المؤتمر ، واكتفى بأخذ مذكرة منهم تستعرض مطالبهم . وناشد الوفد بتأسيس إدارة ذاتية مسيحية فى الولايات الأرمنية الست تحت رعاية دولية شأن متصرفية لبنان . وأبدى الوفد رغبته فى عدم انسحاب القوات الروسية من أرمينية الغربية إلا بعد تنفيذ مطالب الأرمن خصوصاً وأن اليأس قد تملّك الأرمن من امتناع الباب العالى عن إجراء أية إصلاحات منشودة.(١٣)

وهكذا ، يتضح من المذكرة الأرمنية عدم مطالبة الأرمن بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية ، واقتصرت مطالبهم فقط على تأسيس حكم ذاتى تحت المظلة العثمانية .

وقد تمخض عن المساومات السياسية والصفقات الدبلوماسية بين القوى الدولية الإطاحة بالطموحات الأرمنية ؛ إذ استُبدلت المادة " ١٦" فى معاهدة سان إستيفانو بكل مزاياها بالمادة " ٦١ " فى معاهدة برلين ١٨٧٨م الغامضة والعائمة . وقد نصَّت على أن " الباب العالى يتعهد بأن يجرى بدون تأخير فى الولايات التى سكانها من الأرمن سائر الإصلاحات والتحسينات التى تحتاج إليها أمورها الداخلية وأن يتعهد بتأمينهم من تعدِّى الـــجراكسة والأكراد عليهم ، ويُفيد الدول الأجنبية المرة بعد المرة بالتشبثات التى اتخذها لهذه الغاية ، وهى تُراقب كيفية إجرائها " . (١٤)

وهكذا ، أجهضت القوى الدولية حُلم الحكم الذاتى لدى الأرمن العثمانيين ؛ إذ أنهم لم يربطوا تنفيذ الإصلاحات ببقاء القوات الروسية فى أرمينية العثمانية ، وعهدوا بها إلى مسئولية أوربية جماعية دون إشراف مباشر أو حتى ضمانات دولية جادة . وتكمن إيجابية المادة " ٦١ " فى تدويل المسألة الأرمنية وربطها بالسياسات الأوربية عكس المادة " ١٦ " التى ربطتها بالسياسة الروسية فقط . ولذا ، اعتبرها الباب العالى تدخلاً أوربياً سافراً فى الشأن العثمانى الداخلى ، ودليلاً على زعزعة ولاء الملة الصادقة . ومهما يكن من أمر ، تصاعدت المسألة الأرمنية إثر معاهدة برلين ١٨٧٨ من كونها مشكلة محلية عثمانية إلى كونها قضية دولية أوربية .

**القوى الدولية وتفعيل المادة ( ٦١ ) :**

بموجب المادة (٦١) آنفة الذكر ، تعهَّدت القوى الأوربية الكبرى أن تكون بمثابة " وصية" ؛ أى تلتزم بالإشراف على الإصلاحات التى من المفترض أن يقوم بها الباب العالى فى الولايات التى يقطنها الأرمن . وفى المقابل ، تعهَّد الباب العالى بإحاطة هذه القوى علماً بأية إجراءات إصلاحية يتخذها من آن لآخر . ورغم أن مبدأ " الوصاية " لم يكن قد دخل رسمياً فى قاموس العلاقات الدولية ، فإن معاهدة برلين ١٨٧٨ قد فرضت الوصاية الأوربية على الدولة العثمانية . ونظرياً ، كان الشعب الأرمنى مستفيداً . ( ١٥ )

وفى ظل غياب آلية دولية تتحمَّل المسئولية ، فقد غدت القوى الكبرى (بريطانيا، روسيا، فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا ، النمسا – المجر ) المسئولة عن الوصاية والإشراف عليها وفقاً لمعاهدة برلين ١٨٧٨م.

لم تتقدَّم القوى الكبرى بأية مبادرات إصلاحية تفعيلاً للمادة (٦١). وفى نفس التوقيت ، تجاهل الباب العالى تماماً الشروع فى اتخاذ أية خطوة إزاء إصلاح الأوضاع المتردية فى الولايات الأرمنية الست بالأناضول الشرقى . وأمام عدم مبالاة القوى الدولية وتقاعس الإدارة العثمانية ، اضطرت بطريركية الأرمن الأرثوذكس بالأستانة إلى طرح مبادرات إصلاحية بغية نقل المادة (٦١) إلى حيز التنفيذ . ومن هذا القبيل ، مشروعات الإصلاح فى أرضروم وسيواس وموش . وقد ركزت محاور هذه المشروعات على حتمية حماية الأرمن من الخروقات الكردية والـــچركسية ، وأهمية مساواة الأرمن مع بقية المنظومة العثمانية ، وخطوات إصلاحية فى مجالات الاقتصاد والماليات والضرائب والتعليم والشرطة والقضاء تكون كفيلة بحماية الأرمن فى أنفسهم وأعراضهم وأملاكهم . ولم يحدث أن طالب الأرمن السلطات العثمانية بأية امتيازات سياسية من شأن الحكم الذاتى أو الاستقلال . (١٦)

لم يعر الباب العالى أدنى اهتمام للمشروعات الإصلاحية الأرمنية آنفة الذكر. وبذا ، فشلت القوى الدولية فى تنفيذ الوصاية على مدار عامين ١٨٧٩ – ١٨٨٠م. كما فشلت فى إلزام الباب العالى لتنفيذ ما نصَّت عليه المادة (٦١) . وفى هذا الصدد ، تتحمَّل بريطانيا العظمى قدراً أكبر من المسئولية عن الإخفاق لأنها حصلت على جزيرة قبرص ( اتفاق ٣٠ مايو ١٨٧٨م ) مقابل إدارة الوصاية المذكورة. (١٧)

وخوفاً من انفراد بريطانيا بالقضية الأرمنية وما ينجم عنها من تصاعد النفوذ البريطانى فى الدولة العثمانية ، أرسل شفراء الدول الأوربية الست بالعاصمة العثمانية (روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، النمسا – المجر) مذكرة إلى الباب العالى فى ١١ يونية ١٨٨٠م يُطالبونه بالإسراع فى تفعيل المادة (٦١) . وفى ٥ يولية ١٨٨٠م ، جاء الرد العثمانى بعيداً جداً عن جوهر المادة (٦١) واتسم بالغموض . وفى ٧ سبتمبر ١٨٨٠م، عاود السفراء الست كتابة مذكرة إلى الباب العالى ، حددوا فيها آليات الإصلاح الواجبة النفاذ فى الولايات الأرمنية الست بالأناضول الشرقى . ومن بين هذه الآليات ، تعيين الأرمن كضباط وجنود فى الشرطة ، تشكيل لجنة لدراسة الهيكل السكانى ، تحديد ضوابط لفرض الضرائب تتناسب مع قدرات كل أرمنى . (١٨)

وعلى هذه الوتيرة ، ثمة مذكرات تلو مذكرات من ممثلى القوى الكبرى بالأستانة إلى الباب العالى دون اتخاذ أية خطوة على سبيل تفعيل المادة (٦١) الرامية إلى إصلاح أحوال الولايات الأرمنية الست الواقعة تحت الحكم العثمانى . واعتباراً من مطلع ثمانينيات القرن

التاسع عشر ، انشغلت القوى الكبرى بمصالحها العليا والحيوية . فمثلاً ، احتلت فرنسا تونس ١٨٨١م ، واحتلت بريطانيا مصر ١٨٨٢ ، وتكالبت ألمانيا وإيطاليا على المستعمرات الأفريقية (مؤتمر برلين ١٨٨٤م)، وتطلعت ألمانيا إلى الاتجاه شرقاً نحو الشرق الأقصى عبر الأراضى العثمانية ، وانشغلت إمبراطورية النمسا – المجر بصعود حركة القوميات لدى عناصرها السكانية. ( [١٩] )

وأمام تراجع الموقف الدولى ومراوغة الباب العالى بشأن المادة (٦١) ، اضطر الأرمن إلى اللجوء للطرق الثورية بديلاً للمساعى الدبلوماسية . ولذا ، شهدت ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن التاسع عشر ميلاد جمعيات أرمنية ثورية سرية وعلنية ، مارست أنشطتها الفدائية والإرهابية ضد الدولتين الروسية والعثمانية بغية الضغط عليهما لإعادتهما إلى الاهتمام بالشأن الأرمنى . ( [٢٠] )

ورغم أهمية هذه الجمعيات فى تأسيس الاتجاه الثورى الأرمنى ، فإنها لم تكن آليات كافية للتقدُّم فى هذا الاتجاه . ولذا ، عرج الأرمن العثمانيون إلى تشكيل تنظيمات حزبية محددة الأهداف والوسائل (الأرميناجان ١٨٨٦م، الهنشاك ١٨٨٧م ، الطاشناق ١٨٩٠م) للعمل من أجل تحويل المادة (٦١) إلى واقع ملموس . وقد نجم عن أنشطة هذه التنظيمات الثورية سلسلة مظاهرات أرمنية ضد السلطنة العثمانية بغية تنفيذ المادة (٦١) . بيد أن السلطات العثمانية قد واجهت المظاهرات الأرمنية بسلسلة من الملاحقات والمطاردات والاعتقالات منذ عام ١٨٩١م حتى منتصف عام ١٨٩٤م . ( [٢١] )

**المذابح الأرمنية ١٨٩٤ - ١٨٩٦م :**

رغم أن القوى الكبرى قد أسهمت فى تدويل المسألة الأرمنية بموجب المادة (٦١) من معاهدة برلين ١٨٧٨م ، فإنها لم تقم بدورها فى تفعيل هذه المادة وسمحت للباب العالى أن يتلاعب بالأرمن واستفحل حجم الاعتداءات الكردية ضد الأرمن مع تدخل شكلى من آن لآخر للفت أنظار الأستانة على تأزم الوضع الأرمنى. والأسوأ ، تركت القوى الكبرى الدولة العثمانية تستخدم القوة المسلحة فى مواجهة المظاهرات الأرمنية السلمية ، مما أسفر عنه اندلاع سلسلة مذابح دموية بدأت فى أغسطس ١٨٩٤م واستمرت حتى أواخر عام ١٨٩٦م.

بادئ ذى بدء ، فرضت الإدارة العثمانية المحلية فى ولاية ساسون ضرائب باهظة على قاطنيها من الأرمن . وعندما رفض الأخيرون دفع هذه الضرائب ، حرَّضت السلطات الرسمية الفيالق الحميدية الكردية فى ساسون وما جاورها لمهاجمة القرى الأرمنية . وقد كوَّنت السلطات العثمانية هذه الفيالق لمجابهة المطالب الأرمنية. ولذا، وقعت مواجهات دامية بين الطرفين خلال شهرىّ أغسطس وسبتمبر ١٨٩٤م ، تمخض عنها هلاك ٩٠٠ أرمنى على أقل تقدير و٣٥٠٠ أرمنى على أكثر تقدير علاوة على النهب والسلب والتدمير والاغتصاب . ( [٢٢] )

وعلى مدار عام ( سبتمبر ١٨٩٤ م – سبتمبر ١٨٩٥ م) ، ثمة أجواء متوترة ومشحونة

بين الأرمن والأكراد والسلطات العثمانية . وفى ٣٠ سبتمبر ١٨٩٥م ، تحوَّلت مظاهرة سلمية أرمنية بالأستانة من مسارها السلمى إلى منزلق دموى ؛ إذ استمرت المواجهات الأرمنية العثمانية بالعاصمة العثمانية على مدار عشرة أيام كاملة. وقد تمخض عنها مقتل خمسة آلاف أرمنى علاوة على حصار الأرمن فى حى جالاتا وقرى البوسفور ومنع الأغذية عنهم ليموتوا جوعاً دون مراعاة للأطفال وكبار السن . كما أعلنت الحكومة العثمانية الأحكام العرفية ، وأنزلت قواتها العسكرية فى شوارع العاصمة لحماية الأجانب وبقية سكانها . (٢٣)

وفى خط متواز مع مذابح العاصمة ، ثمة مذابح أخرى جرت للأرمن فى ولاية طرابيزون فى ٣ أكتوبر ١٨٩٥م عندما سعى الأرمن إلى الانتقام من بحرى باشا – حاكم ڤان– الذى قتل أرمنياً من أرضروم . ورغم فشل محاولة اغتيال حاكم ڤان ، أطلقت السلطات المحلية الفيالق الحميدية ضد أرمن طرابيزون ، فهاجموا القرى والبيوت والمحلات علاوة على ترهيب المارة وقتل المعترضين . وبلغ حصاد الخسائر البشرية مقتل ٢١٠٠ أرمنى ، والخسائر المادية نهب وتدمير ٣٤ قرية أرمنية فى طرابيزون . وبموجب إجراءات شكلية ، قبضت السلطات المحلية على الأرمن بشكل جماعى واتهمتهم بتخزين أسلحة استعداداً لثورة كبرى ضد الخلافة الإسلامية . (٢٤)

وبعد ثلاثة أيام فقط من مذابح طرابيزون ، شهدت ولاية أرضروم سلسلة مذابح امتدت منذ ٦ أكتوبر وحتى ٢٧ أكتوبر ١٨٩٥م . وقد تكرر ذات السيناريو ؛ إذ تنطلق القوات الحميدية والعناصر الكردية سلباً ونهباً للمحلات والمنازل ، واغتصاباً للفتيات والنساء ، وقتلاً للرجال من جميع الأعمار . وهنا ، أرغم المهاجمون الأرمن لاسيما النساء والأطفال على قبول اعتناق الإسلام بديلاً عن قتلهم. وحسب التقديرات ، بلغت الخسائر البشرية مقتل أربعة آلاف أرمنى ، وبلغت الخسائر المادية نهب ١٥٠٠ متجر وتدمير ٤١ قرية . (٢٥)

وقبل أن تضع المذابح أوزارها فى ولاية أرضروم بيومين فقط ، انتقلت عدواها إلى ولاية بيتليس فى ٢٥ أكتوبر ١٨٩٥م . وفى هذه الولاية ، أشاعت السلطات المحلية بأن الأرمن " الكفرة يُهاجمون المساجد " . ليس هذا فحسب ، بل كلَّفت الفيالق الحميدية والعناصر الكردية والـــچراكسة بالانقضاض على الأرمن فى الأسواق والشوارع والمنازل . وحتى ٢٠ نوفمبر ١٨٩٥م ، ثمة حالات تلو حالات عن اختطاف واغتصاب أرمنيات ، نهب وتدمير قرى بأكملها ، تحويل كنائس إلى مساجد، فرض الإسلام عنوة على ١٥٠٠ قتيل . (٢٦)

ومن المفارقات ، دخلت الفيالق الحميدية إلى ولاية ديار بكر فى ٢٥ أكتوبر ١٨٩٥م – نفس يوم بداية مذابح بيتليس ، وأخذت تُعربد ضد الأرمن على امتداد الولاية حتى ١٣ نوفمبر ١٨٩٥م . وثمة تقديرات عن الخسائر البشرية بهلاك ٢١٠٠ أرمنى . أما الخسائر المادية فهى: نهب ١٧٠١ منزل ، إحراق ٢٤٤٨ متجر ،

محو ١٧٦ قرية أرمنية وتحويل كنائسها إلى مساجد ناهيك عن تشرد وجوع ٣٠ ألف أرمنى.([٢٧])

ومن ديار بكر ، انتشرت المذابح لتمتد إلى ولاية خربوط ( معمورة العزيز ) بدءاً من ١ وحتى ١٠ نوفمبر ١٨٩٥ . وبتنفيذ السيناريوهات السابقة ، هلك ٧٤٢٤ أرمنى ، ونُهب ٣٧٠٠ محل ، واغتصاب ٩٧٣ أرمنية وغير ذلك . واتسمت هذه المذابح باشتراك القوات العسكرية العثمانية مع الفيالق الحميدية والعناصر الكردية فى اقتراف المذابح وما واكبها من موبقات ضد الأرمن .([٢٨])

ومن خربوط ، تطاير شرر المذابح إلى ولاية سيواس فى ١٢ نوفمبر ١٨٩٥م ، وكذا ، إلى ولاية ڤان. ولم تقتصر المذابح على الولايات الأرمنية الست بالأناضول الشرقى ، ولكنها قد امتدت إلى الأرمن قاطنى قيليقية . ففى يومىّ٢٧ و٢٨ أكتوبر ١٨٩٥م ، جرت مذابح فظيعة لأرمن مدينة الرها . وفى ١٨ نوفمبر ١٨٩٥م ، تعرَّض أرمن ولاية مرعش لمذبحة علاوة على النهب والتدمير للمحلات والمنازل الأرمنية . وفى ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥م ، ارتكبت السلطات العثمانية مذبحة مروعة لأرمن ولاية حلب . وقد اتسمت مذابح أرمن قيليقية باستخدام السلطات العثمانية النفط فى التخلص من الضحايا . ولكن شهدت هذه المناطق دفاع العرب المسلمين عن الأرمن وإيوائهم وتهريبهم بعيداً عن عيون السلطات .([٢٩])

وهكذا ، يُعد عام ١٨٩٥م من أبرز الأعوام الدموية خلال القرن التاسع عشر ، اتصفت القضية الأرمنية عامذاك باتشاحها اللون الأحمر جراء المذابح وما واكبها من خروقات إنسانية . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : ماهو موقف القوى الكبرى التى دوَّلت القضية الأرمنية والتزمت بالوصاية عليها ؟ خصوصاً وأن المذابح نتجت بشكل مباشر عن إخفاقها فى تنفيذ ما وعدت به وأقرته فى معاهدة برلين ١٨٧٨ م.

## القوى الدولية والمذابح الأرمنية

رغم أن الباب العالى فرض ستاراً حديدياً على ما جرى للأرمن فى ساسون (أغسطس ١٨٩٤م) خشية معرفة الغرب به ، فثمة تسريبات تلو تسريبات انتقلت إلى الصحافة الأجنبية عن طريق المسافرين والمبشرين وبعض مندوبى الصحف ، أماطت اللثام عن الفظائع الأرمنية . وبناءً عليها ، أخذت القوى الدولية تعود على استحياء لمتابعة القضية الأرمنية عموماً والتحقيق فى المذابح الساسونية خصوصياً.([٣٠])

أسرعت بريطانيا لاستغلال مذابح ساسون لإحراز أفضلية سياسية فى الدولة العثمانية ، ولذا ، حثَّت هاللورد Hallward – قنصلها فى ساسون – على مطالبة الباب العالى بتشكيل لجنة تحقيق فى ملابسات فظائع ساسون . وكرد فعل ، أخطر نوليدوف Nolidov – السفير الروسى بالأستانة – الحكومة القيصرية بضرورة العودة إلى متابعة الملف الأرمنى حتى لا تنفرد بريطانيا وحدها باللعب فى الميدان

العثمانى . ولم تجد فرنسا فكاكاً من مزاحمة الدولتين الغريمتين. ([٣١])

وبناءً على جهود سفراء روسيا وبريطانيا وفرنسا بالأستانة ، اضطر الباب العالى إلى تشكيل لجنة تحقيق فى أحداث ساسون تحت إشرافهم . وعلى مدار ستة شهور ( ٢٤ يناير – ٢١ يولية ١٨٩٥م) ، اجتمعت اللجنة فى مدينة موش على مسافة حوالى ١٥ كم ٢ من ساسون ، واستمعت إلى ١٠٩ شاهد عيان من طوائف وأطياف متباينة فى ١٠٨ جلسة . ([٣٢])

وأثناء التحقيقات ، ضغط المحققون على الشهود لإثنائهم عن الإدلاء بالحقائق وتقديم معلومات مقولبة ومشوهة ومبتورة مما خلق مشهداً غير يقينى بشأن ما جرى فى ساسون . وبعد سلسلة مشاورات بين المحققين العثمانيين والمراقبين الأوربيين ، أعلنت اللجنة حصاد التحقيقات فى هذه المواءمة السياسية : اضطر أرمن ساسون إلى العصيان المسلح دفاعاً عن أنفسهم ، بيد أن رد فعل السلطات الرسمية يستحق الملامة . ([٣٣])

وجراء مذابح ساسون وما أسفرت عنه التحقيقات ، اضطرت القوى الدولية الكبرى إلى العودة مجدَّداً لمتابعة القضية الأرمنية لاسيما الثالوث الروسى البريطانى الفرنسى . وفى ١١ مايو ١٨٩٥م ، أرسل الثالوث مذكرة جماعية إلى الباب العالى يُطالبونه بالإسراع فى تنفيذ المادة (٦١) من معاهدة برلين ١٨٧٨م ووقف نزيف الدم الأرمنى . وقد تمركزت المطالب الأوربية من السلطات العثمانية حول ثلاثة محاور رئيسية وهى : الإدارة والاقتصاد والقضاء . وفى مستهل المذكرة ، أكدت القوى الأوربية الثلاث على تأزم أوضاع الأرمن فى الأناضول الشرقى ، ولذا ، غدا الإصلاح أمراً حتمياً . ونظراً لأن الأرمن قد تداخلوا بشكل وثيق فى النسيج السكانى المسلم داخل الولايات الست ، فقد ناشد السفراء الثلاثة السلطات العلية بالتركيز أولاً على اختيار الولاة وبقية الإجراءات الإدارية والمالية والقضائية . ([٣٤])

وعرجت المذكرة الأوربية إلى اختيار الوالى ، ومن بينها : لا يُمكن عزله إلا بموجب إدانة بعد محاكمة عادلة ، تحديد مدة ولايته بخمس سنوات قابلة للتجديد ، تشكيل لجنة مساعدين للوالى من المسلمين إذا كان الوالى مسيحياً والعكس . كما طالبت المذكرة الباب العالى بالعفو عن المعتقلين والسجناء السياسيين ، وكذا دعوة الأرمن المنفيين والهاربين للعودة إلى بلادهم واسترداد أملاكهم . واقترحت المذكرة تشكيل لجنة قضائية من رئيس وعضوين أحدهما مسلم والثانى مسيحى للبت فى القضايا العالقة . وناشد السفراء الثلاثة السلطات الرسمية بتعويض أرمن ساسون عن خسائرهم المادية، وكذلك ، السماح للأرمن الذين أسلموا قسرياً العودة إلى المسيحية.([٣٥])

ولفتت المذكرة الأوربية أنظار الباب العالى إلى الأوضاع المتردية للسجون العثمانية فى الولايات الأرمنية الست ، وطالبته الإسراع فى تحسين أحوالها . وشدَّدت المذكرة على ضرورة تعيين مفوَّض سام – بموافقة أوربية –

للإشراف على تنفيذ الإصلاحات المنشودة ، وتعيين مساعد له يكون مسلماً فى حال كون المفوَّض مسيحياً والعكس . ليس هذا فحسب ، بل اقترحت القوى الكبرى تشكيل لجنة دائمة فى الأستانة تتألَّف من كبار موظفى الدولة العثمانية.([٣٦])

وهكذا يُلاحظ من المذكرة الأوربية أنها وضعت تصوراً نظرياً وتطبيقياً للمادة (٦١) الخاصة بالإصلاحات الأرمنية . ويُلاحظ أنها اقترحت اللامركزية الإدارية كحل للقضية الأرمنية مع الاحتفاظ بدورها الإشرافى . والسؤال هنا : إلى مدى ستقبل الدولة العلية الوصاية الدولية ( الأوربية ) بشأن رعاياها الأرمن؟

بعد أربعين يوماً ، وتحديداً فى ٢٨ يونية ١٨٩٥م ، جاء الرد العثمانى على المذكرة السالفة متفقاً فى شيئين ومختلفاً فى أشياء . ففى زاوية الاتفاق ، أقرت الإدارة العثمانية بضرورة إصلاح الولايات المكتظة بالأرمن أولاً ، وكذا، تشكيل لجنة مختلطة ( مسلمون وأوربيون وأرمن) لنظر دعاوى حقوق الأرمن المهدرة.([٣٧])

وفى زوايا الاختلاف ، اعترضت الإدارة العثمانية على توسيع دائرة تدخل القوى الدولية فى الشئون العثمانية الداخلية ، واكتفت فقط بإحاطة هذه القوى علماً بالتدابير التى ستتخذها . كما اعترضت على منصب " المفوَّض السامى" لأنه سيتداخل بشكل تام مع منصب ودور ومهام الحاكم العام للولايات . وارتأت السلطات المركزية بالأستانة أن أوضاع السجون بالولايات الأرمنية " حسنة " بناءً على التقارير الواردة من الإدارات المحلية بهذه الولايات . وأعربت الأستانة عن أنها أفرجت ، ولاتزال عن الأرمن المعتقلين والسجناء السياسيين ، وسمحت للمهاجرين إلى بلاد أجنبية بالعودة إلى بلادهم واسترداد أملاكهم . وأخيراً ، رأت السلطات العثمانية أن تغيير الديانة مسألة مرتبطة بالضمائر وتخضع لضوابط ، ويُمكن السماح للأرمنى الذى أسلم بالبقاء أسبوعاً مع قسيس ، ثم يُقرر الشخص إما البقاء فى الإسلام أو العودة للمسيحية . ([٣٨] )

وهنا يُلاحظ على الرد العثمانى أنه رفض تقريباً الغالبية العظمى من المطالب والمقترحات الأوربية ، والأسوأ ، أنه فرَّغ المادة (٦١) من جوهرها وهدفها ، وقلَّص رويداً رويداً مساحة الوصاية الدولية على القضية الأرمنية ، ومن ثم ، التدخل فى الشأن الداخلى العثمانى .

ولجأت السلطات العثمانية إلى التلاعب بأعداد الأرمن العثمانيين فى الولايات الست بالأناضول الشرقى كوسيلة لعرقلة تنفيذ المشروعات الإصلاحية ؛ إذ أن الأرمن – حسب تعداد الباب العالى – لا يُشكلون أغلبية كاسحة فى معظم الولايات، ومن ثم ، فإن تنفيذ إصلاحات حصرية لهم سوف تُؤلِّب الأكثرية المسلمة ( أتراك، أكراد ، چراكسة ، لاظ ... إلخ) على السلطات الحكومية . ولاريب أن التخفيض المعتمد لأعداد الأرمن ( حوالى نصف مليون) قد أثار حفيظة بطريركية الأرمن

الأرثوذكس بالأستانة ، وكذا ، الدوائر الدبلوماسية الأجنبية فى العاصمة العثمانية لاسيما الثالوث الروسى البريطانى الفرنسى . ولذا ، أعدت البطريركية تعداداً أحصى أرمن الولايات الست بحوالى مليون ونصف المليون نسمة ، وافقت عليه الدوائر الدبلوماسية . بيد أن الباب العالى ضرب عرض الحائط بهذا التعداد وأصر على التعداد الرسمى الصادر عنه . ([٣٩])

وأمام إصرار الباب العالى على عدم تنفيذ الإصلاحات ، وكذا ، عدم رضاء الأرمن على نتائج تحقيقات ساسون ، نظَّم حزب الهنشاك مظاهرة أرمنية سلمية فى العاصمة العثمانية يوم ٣٠ سبتمبر ١٨٩٥م . وحَّدد المتظاهرون مطالبهم فى النقاط التالية : ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات ، وعدم اعتقال الأرمن دون أسباب واضحة ، السماح للأرمن بحمل السلاح دفاعاً عن أنفسهم ، وضع حد لهجرة الأكراد إلى الولايات الأرمنية ، حرية الصحافة والتعبير ، مساواة الجميع أمام القانون ، إعادة تنظيم الولايات الست ، وضع إصلاحات ضريبية ، عفو عن المعتقلين والسجناء الأرمن السياسيين ، تنفيذ المطالب الأرمنية تحت الإشراف الدولى . ([٤٠])

وبدلاً من احتواء المتظاهرين الأرمن ، اقترفت القوات العثمانية النظامية وغير النظامية مذبحة مروَّعة ضد أرمن العاصمة استمرت لمدة عشرة أيام ، راح ضحيتها حوالى خمسة آلاف أرمنى فى حى جالاتا وقرى البسفور . وقامت الشرطة العثمانية بحصار الأرمن داخل الكنائس ومنعت وصول الأغذية والأدوية إليهم دون مراعاة للأطفال والنساء وكبار السن . عندئذ ، تدخل السفير الروسى فى الأزمة ، وطالب الأرمن بمغادرة الكنائس وترك ما بأيديهم من سلاح . وبمجرد خروج الأرمن ، قبضت الشرطة العثمانية على ١٠٥ ممن اشتركوا فى المظاهرات . ([٤١])

وفى هذه المرة ، لم تقع الأحداث فى الولايات الأناضولية بعيداً عن أنظار السفراء الأجانب ، بل وقعت أمام أمهات عيونهم وصاروا شهود عيان عليها . لذا ، حرَّكت مذبحة الأستانة القوى الدولية من أجل مطالبة الباب العالى بتنفيذ المادة (٦١) وتفعيل المشروع الثلاثى المقدم إليه فى ١١ مايو ١٨٩٥م . وفى ٢ أكتوبر ١٨٩٥م ، احتج الثالوث الروسى البريطانى الفرنسى على ما جرى للأرمن فى العاصمة العثمانية على مرأى ومسمع العالم أجمع . ([٤٢])

وخوفاً من مطالبة القوى الدولية السلطات العثمانية بتشكيل لجنة تحقيق فى أحداث الأستانة على غرار ساسون، أصدر الباب العالى فى ٢٠ أكتوبر ١٨٩٥م مرسوماً إصلاحياً بشأن الولايات الأرمنية الست . ويُمكن إيجازه فى خمس نقاط محورية : تعيين والى عثمانى مسلم لحكم الولايات الست يُساعده مسيحى ، تشكيل جهاز إدارى للولايات مختلط من الأرمن والمسلمين حسب نسبتهم ، تكوين هيكل قضائى يتساوى فيه عدد المسلمين والمسيحيين ، تحديد أماكن ترحال الأكراد تحت الإشراف الحكومى

تجنباً لتحرشهم بالأرمن ، تشكيل لجنة دائمة بالأستانة للإشراف على تنفيذ الإصلاحات برئاسة مسلم وعضوية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.(٤٣)

ومن المفارقات ، بينما تُخدَّر السلطة العثمانية القوى الدولية والأرمن بإصدار المرسوم آنف الذكر ، كانت آلة المذابح على أشدها فى الولايات الست ، بل وقيليقية، على نحو ما تمت معالجته فى العنصر السابق من البحث . وبذا ، شهد خريف ١٨٩٥م جملة مذابح غير مسبوقة فى القرن التاسع عشر .

والسؤال الذى يفرض نفسه على بساط البحث : لماذا لم تتدخل أوربا المسيحية بقوة لإنقاذ شعب مسيحى من الهلاك والدمار ؟ وحتى عندما تدخلت، هل كان لحماية مصالحها أم لإنقاذ الأرمن؟ ومَنْ المستفيد من تدخل القوى الدولية : هل الدولة العثمانية أم الأرمن وقضيتهم؟

**مصالح القوى الدولية**

رغم أن روسيا القيصرية قامت بدور ملحوظ فى تدويل المسألة الأرمنية (المادة ١٦ من معاهدة سان إستيفانو والمادة ٦١ من معاهدة برلين ١٨٧٨م ) ، فإن الإدارة الروسية قد تقاعست عن إلزام الباب العالى بتنفيذ المشروعات الإصلاحية . ولم تتحرك شكلياً إلا بعد التدخل البريطانى أثناء المذابح الأرمنية ١٨٩٤ – ١٨٩٥م خوفاً من انفراد لندن بإحراز مكاسب أناضولية على حدودها .

وقد ارتكنت الإستراتيـجية الروسية صوب القضية الأرمنية على مبدأ " السيادة المطلقة " ؛ أى حرية الدولة فى اضطهاد وذبح رعاياها دون تدخل دولى مما أطلق أياد السلطات العثمانية ضد الأرمن فى الولايات الست وقيليقية والأستانة . وقد خشيت الإدارة الروسية أن تتدخل فى الشأن العثمانى لإيقاف المذابح الأرمنية خشية أن تُبادلها الإدارة العثمانية وحلفائها لاسيما بريطانيا المعاملة بالمثل عندما حرَّض القياصرة التتر (الآذريون المسلمون) ضد الأرمن المسيحيين ، وأهلكوا منهم عدداً ليس بالقليل . كما اقترفت السلطات القيصرية سلسلة مذابح ضد اليهود الروس فيما عُرف بالبوجروم ( Pogrom ) ؛ أى السحق . وآنذاك ، عانى اليهود بشدة من الاضطهاد القيصرى وعاشوا فى عزلة قاسية . وقد أسفرت مطالب يهود روسيا إصلاح أوضاعهم – شأن الأرمن العثمانيين – عن سلسلة مذابح وخروقات إنسانية بدءاً من إحراق الديار ومروراً بنهب المحلات وانتهاءً باغتصاب النساء والفتيات.(٤٤)

وعكست تصريحات الساسة الروس جوهر موقفهم إزاء القضية الأرمنية وما واكبها من مذابح . ففى سبتمبر ١٨٩٥م ، صرَّح القيصر نيقولا الثانى ( ١٨٦٨ – ١٩١٨م) أثناء اجتماعه مع المستشار الألمانى هوهنلون Hohnlone بأن القضية الأرمنية " كالمريض ، وأتمنى دفنه" . وعبَّر ليبانوف – وزير الخارجية الروسى – مراراً عن رغبته فى أن تُصبح " أرمينية بلا أرمن " . كما خشيت روسيا القيصرية خلق بلغاريا جديدة على حدودها الأناضولية والقوقازية عندما ينجح الأرمن

الروس والعثمانيين فى تكوين أرمينية مستقلة على الحدود الروسية العثمانية . أكثر من هذا، رفض القيصر مقابلة مجرديتش خريميان – جاثليق عموم الأرمن – لمناشدته التدخل لإنقاذ الأرمن العثمانيين ووقف حمامات الدم. وقد تعلل القيصر بحجة ضيق الوقت لإجراء مقابلات شخصية . وعلَّق بقولة : " لازال الأرمن يعتقدون أن الحماية الروسية مكفولة لهم ". (٤٥)

وبذا، آثرت إدارة القياصرة ألا تتدخل لصالح الأرمن العثمانيين خشية إيقاظ الروح القومية لدى رعاياها الأرمن الروس لدرجة أنها منعت دخول الصحافة الأرمنية إلى أراضيها حتى لا يعلم الأرمن الروس ما يجرى لأقرانهم العثمانيين . وفى نفس الوقت ، أعلنت سان بطرسبرج بأنها لن تسمح بأى عمل دولى منفرد يرمى إلى استقلال أرمينية أو زعزعة الكيان العثمانى بحجة إنقاذ الأرمن . ومن المفارقات ، أن روسيا العدو اللدود للدولة العثمانية حريصة فى منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر على إبقاء الدولة العثمانية حتى لا ترثها عدوتها الأوربية اللدودة ؛ بريطانيا العظمى . (٤٦)

وجدير بالذكر أن بريطانيا قد تصدَّرت مشهد المطالبين بإيقاف نزيف الدم الأرمنى فى الفضاء العثمانى . ولم تكن لندن تبتغى الصالح الأرمنى ، ولكنها اتكأت على القضية الأرمنية بغية إحراز أكبر مكاسب إستراتيـــجية وسياسية واقتصادية على أنقاض الدولة العثمانية . وفى يولية ١٨٩٥ م ، تفاوض التاج البريطانى مع الإدارة الألمانية على إسقاط الدولة العلية واقتسام أملاكها والإطاحة بروسيا بعيداً عن المشهد الدولى . بيد أن ألمانيا رفضت المشروع البريطانى خشية إثارة روسيا وحرصاً على تنامى نفوذها فى دولة السلاطين . عندئذ ، أدركت روسيا أن المذابح الأرمنية من شأنها إعادة فتح المسألة الشرقية عن طريق الضغط الأوربى على السلطنة . ولذا، آزرت الإدارة الروسية الباب العالى للحيلولة دون سقوط الدولة وتسليم البسفور والدردنيل إلى أوربا لاسيما بريطانيا. (٤٧)

وأثناء اقتراف المذابح الأرمنية ، اقترح وزير خارجية بريطانيا سالزبرى احتلال ميناء جدة على البحر الأحمر وإرسال الأسطول البريطانى إلى المضائق العثمانية . بيد أن الحليفتين روسيا وفرنسا قد اعترضتا على الاقتراح البريطانى . وصرَّحت ألمانيا بأن بريطانيا إذا احتلت الدردنيل ، فسوف تنصاع الدولة العثمانية لمطالبها . ومن المفارقات ، أعلنت خارجية إمبراطورية النمسا – المجر بأن أساطيلها ستقتحم الدردنيل لإجبار الأستانة على إيقاف المذابح الأرمنية رغم أن هذه الإمبراطورية لا تتعاطف مع الأرمن خوفاً على إثارة أقلياتها .(٤٨)

اعترضت الإدارة الروسية على استغلال المذابح الأرمنية لإثارة مسألة المضائق العثمانية وإلحاق الضرر بالمصالح الروسية . وعندما أدركت تأزم الموقف، أرسلت روسيا قطعاً من أسطولها إلى البحر الأسود بدعوى حماية الروس من المذابح المندلعة فى الأناضول الشرقى .

وعزَّزت حدودها بحوالى ستين ألف جندى علاوة على ثلاثين ألف فى كارس وباطوم ، ومثلهم فى تفليس ويريڤان . ورغم أن السبب المعلن لهذه التعزيزات العسكرية هو حماية الرعايا الروس ، فإن الهدف غير المعلن والحقيقى هو جعل القوات الروسية فى وضع الاستعداد تحسباً لاندلاع حرب ضد الدولة العثمانية بحجة إنقاذ الأرمن ، وبذا ، تكون على مقربة من ميادين القتال وتتخذ خطوات استباقية تجعل لها الأفضلية على مائدة مفاوضات تقسيم الأملاك العثمانية . (٤٩)

وقد انتقدت بريطانيا عدوتها التقليدية روسيا جراء سلبيتها بشأن المذابح الأرمنية ، وناشدها سالزبرى بالتخلى عن " سياستها العدائية تجاه الأرمن ، والتدخل لوقف الانتهاكات بحقهم من أجل الإنسانية " . (٥٠)

ومن المفارقات ، انتقد الرأى العام الأمريكى السياسة البريطانية بأنها لا تتعاطف مع القضية الأرمنية شأن روسيا؛ إذ كل ما يعنيها فقط هو مراقبة عدوتها بغية الحصول على نصيب الأسد من الإرث العثمانى ، ولا يعنيها مطلقاً وقف الخروقات اللاإنسانية بحق الرعايا الأرمن العثمانيين فى الولايات الست بالأناضول الشرقى .(٥١)

عند هذا الحد ، اتضح اختلاف وتناقض مصالح القوى الدولية إلى درجة استحالة اتحادهم ضد الدولة العثمانية لإثنائها عن إستراتيـــچيتها صوب الأرمن . وفى نفس الوقت ، أدركت الأستانة تضارب المصالح الدولية وعدم اتخاذها خطوات جادة بشأن مذابح الأرمن مما أغراها فى توسيع مدى كبح جماح الأرمن وتقليص مطالبهم وتفريغ المادة (٦١) من جوهرها والتملص من الالتزام بها . وقد نجحت الإدارة العثمانية فى التلويح بأن ثمة حرب أوربية – أوربية أو أوربية – عثمانية روسية قد لاحت ملامحها فى الآفاق السياسية إثر الضغط الأوربى على الباب العالى لإيقاف مذابح ١٨٩٥ . وقد ابتغت الإستراتيـــچية العثمانية أن تنشغل القوى الدولية بمراقبة بعضها البعض وتنصرف عن المطالبات بتشكيل لجان تحقيق فيما يحدث للأرمن فى الفضاء العثمانى . (٥٢)

## حادثة البنك العثمانى والقوى الدولية :

عندما لاحظ الأرمن الثوريون تركيز القوى الدولية على مصالحها الحيوية وتوازناتها الإستراتيـــچية فى الدولة العثمانية على حساب قضيتهم دون مراعاة إنسانية لاستمرار المذابح ، قرَّر حزب الطاشناق احتلال البنك العثمانى بحى جالاتا فى العاصمة العثمانية ليس لكونه مصرفاً حكومياً ، ولكن لأنه محور رأس المال الأوربى وأداة الرأسماليين الاقتصاية على امتداد الفضاء العثمانى . وقد ابتغى هؤلاء الثوار تهديد العاصمة العثمانية والمصالح الأوربية فيها بغية الضغط على القوى الدولية لتنفيذ ما تعهدت به فى معاهدة برلين ١٨٧٨م ( المادة ٦١ ) وإلزام الباب العالى بتفعيل المشروعات الإصلاحية المنشودة فى الولايات الأرمنية الست بالأناضول الشرقى . (٥٣)

على مدار شهرىّ يونية ويولية ١٨٩٦م، اجتمع الطاشناقيون مراراً وتكراراً لوضع خطة محكمة للضغط على الباب العالى والقوى الدولية فى آن واحد لحل القضية الأرمنية . وقد تمخضت الاجتماعات والمناقشات عن مهاجمة البنك العثمانى واحتلاله ومهاجمة بطريركية الروم الأرثوذكس ومحاولة قتل بطريركها، وكذا بنك الكريدى ليونيه. وثمة خطة وُضعت لاغتيال السلطان عبد الحميد الثانى . ومن المفارقات ، تسرَّبت تفاصيل الخطة الطاشناقية إلى روسيا القيصرية ، وبدورها أبلغتها إلى السلطنة العثمانية . بيد أن سان بطرسبرج كانت تبتغى توفير حجة قوية للسلطات العلية كى تتخذ تدابير قاسية ضد الأرمن ، ولم تقم الشرطة العثمانية بمنع الطاشناقيين من تنفيذ مخططهم ، بل – ربما – يسروا لهم الهجوم على البنك . عندئذ ، نجحت الأستانة فى تصوير الأرمن بمثابة إرهابيين خطيرين ليس على الدولة العلية فقط ، بل على مصالح القوى الدولية الحيوية . (٥٤)

فى ٢٦ أغسطس ١٨٩٦م ، احتل ٢٦ أرمنياً البنك ، واحتفظوا بحوالى ١٥٠ رهينة من موظفى البنك وعملائه . وقد أعلن المحتلون للرهائن أنهم ضحايا اللامبالاة الأوربية والروسية والعثمانية. وأن هدفهم الأسمى ليس سرقة البنك ، بل الضغط على الثالوث الأوربى العثمانى الروسى لحل القضية الأرمنية وتنفيذ العهود والمواثيق الدولية . كما أعلنوا بأنهم سوف يحتلون البنك لمدة يومين ، فإذا لم يستجب الثالوث آنف الذكر لمطالبهم ، فسوف ينسفون البنك بكل ما فيه من موظفين وعملاء ومستندات مالية . (٥٥)

أرسل محتلو البنك ثلاثة خطابات: أولها إلى الباب العالى ، وثانيها إلى سفراء الدول الأوربية بالأستانة التى وقعت على معاهدة برلين ١٨٧٨م والتزمت بتنفيذ المادة ( ٦١ ) ، وثالثها اختصت به السفارة الفرنسية – وحدها – دون بقية السفارات.

فيما يخص خطاب الباب العالى ، أبدى الثوار اعتراضهم على إجبار ماتيوس أزميرليان – بطريرك الأرمن الأرثوذكس بالأستانة – على تقديم استقالته وإلغاء المجلس الملى واستبداله ببعض العلمانيين ورجالات الدين الموالين للسلطة العثمانية . (٥٦)

أما الخطاب الثانى ، فقد حوى المطالب الأرمنية التى يُمكن إيجازها فى النقاط الآتية : تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى مذابح الولايات الأرمنية الست ، تعيين ولاة مسيحيين لإدارة الولايات الست ، تكوين قوات أرمنية فى الشرطة والـــچندرمة (الغفارة الليلية ) والفيالق تحل محل الفيالق الحميدية ، وضع سياسة ضريبية تُناسب قدرات كل فرد ، إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين ، زيادة الميزانية المخصَّصة لإعمار الولايات الست . (٥٧)

وبشأن الخطاب الثالث ، يُلاحظ هنا أن الثوار الأرمن قد غيَّروا وجهتهم من لندن وسان بطرسبرج إلى باريس علها تنجح فى حل القضية الأرمنية . وفى الخطاب، ناشد المحتلون السفارة

الفرنسية بالضغط على الباب العالى لتنفيذ المشروعات الإصلاحية ، وعدم استخدام القوة ضد الأرمن محتلى البنك وتأمين حيواتهم مقابل الحفاظ على أرواح الرهائن ومحتويات البنك.(٥٨)

ورغم الجنوح الأرمنى شطر فرنسا ، فإن الإنجليزى إدجار ڤينسينت Edgar Vincent – مدير البنك العثمانى – نجح فى الفرار من البنك واتجه فوراً إلى الباب العالى مؤكداً خطورة الوضع داخل البنك . وارتأت الحكومة العثمانية بأن المفاوضات الدبلوماسية هى السبيل الوحيد للخروج من المأزق . وبدون الرجوع إلى خارجية بلاده، تطوَّع السفير الروسى ماكسيموف Maximov للتفاوض مع محتلى البنك . وبعد مداولات دامت لمدة ثلاث ساعات ، امتطى الثوار الأرمن متن السفينة جيروند متجهين إلى مارسيليا بفرنسا مقابل وعود بتدخل أوربى لحل القضية الأرمنية .(٥٩)

وهكذا، فشلت إستراتيـــچية الإرهاب والتهديد التى انتهجها الثوار الأرمن الطاشناقيين فى حل القضية الأرمنية . وعلى النقيض تماماً ، استهجن الرأى العام الأوربى هذه العملية الرعناء . وفى عين اللحظة ، ثمة لوم شديد وجهته الدوائر السياسية الغربية إلى رأس السلطة والباب العالى والحكومة العثمانية الذين كانوا على علم بالمخطط الطاشناقى ولم يتخذوا أية إجراءات استباقية لتأمين البنك وإفشال العملية.(٦٠)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل دفع آلاف الأرمن الأبرياء ثمن المغامرة الطاشناقية ؛ إذ بمجرد احتلال البنك وعقب مغادرة المحتلين الأستانة ، اندفعت جماعات مسلحة وطلبة العلوم الدينية (الصفطاء) والقوات غير النظامية (الباشبوزق ) إلى شوارع العاصمة ، فقتلوا كل أرمنى صادفهم ، ودمروا محلاتهم ومنازلهم ، وأبادوهم عن بكرة أبيهم فى حى قاسم باشا والحى اليهودى بخاسكوى . قُتل سبعة آلاف أرمنياً جُلهم من النساء والأطفال وكبار السن علاوة على الخسائر المادية . ولم تتوقف المذابح إلا بعدما ترامت الأخبار إلى الباب العالى بأن لندن حرَّكت أسطولها لحماية الرعايا البريطانيين فى العاصمة العثمانية ، وليس لإنقاذ حيوات الأرمن العثمانيين . (٦١)

وخشية أن يتأزم الموقف الدولى وينحرف إلى حرب أوربية ، ارتأت الإدارتان البريطانية والروسية التنسيق فيما بينهما ووضع معايير توزيع النفوذ والأدوار فى الدولة العثمانية . وفى ٧ سبتمبر ١٨٩٦م ، نجحت الإدارتان فى إقناع الدول الأوربية بتقديم مذكرة احتجاجية شديدة اللهجة ضد السلطات العثمانية على خلفية مذابح العاصمة . كما زار القيصر نيقولا الثانى الملكة فيكتوريا ( ١٨٣٧ – ١٩٠١م) فى القصر الملكى بإسكتلندا . وفى ١١ سبتمبر ١٨٩٦م ، أجرى القيصر مفاوضات دقيقة مع سالزبرى ، تطرقت إلى تأثير شبكة العلاقات الدولية على وضعية الدولة العثمانية ومستقبلها .(٦٢)

بداية ، اتفق الطرفان على الحيلولة دون إقراض إمبراطورية النمسا – المجر أية قروض للدولة العثمانية تجعلها صاحبة حق فى الإرث العثمانى . وأفاض الجانبان فى استجلاء أهمية المضائق العثمانية وحيويتها بالنسبة لروسيا شريطة موافقة بقية الدول الأوربية لاسيما فرنسا وألمانيا . وثمة اقتراح بريطانى بخلع السلطان عبد الحميد الثانى واستبداله بسلطان آخر . بيد أن روسيا حذَّرت من الإقدام على هذه الخطوة خشية إثارة مسلمى إمبراطوريتها جراء خلع السلطان الخليفة ورمزهم الدينى . وأخيراً ، آثر الخصمان اللدودان إبقاء الوضع الراهن فى دولة الخلافة العثمانية وعدم اجتزاء أية أراض من حدودها تجنباً للانزلاق فى أتون حرب أوربية كبرى .(٦٣)

وهكذا، انتهت المفاوضات البريطانية الروسية المنعقدة على خلفية مذابح الأرمن بالأستانة دون أى ذكر للأرمن وقضيتهم . وصاغ الغريمان البريطانى الروسى نظرية الحفاظ على سلامة الأراضى العثمانية . وعدم اتخاذ إجراءات فردية ضد دولة الخلافة الإسلامية ، وعدم التهديد بإرسال أساطيل حربية إلى المضائق العثمانية .(٦٤)

وحتى لا يُثار الرأى العام فى الدول الأوربية المتعهدة دولياً بالإشراف على حل القضية الأرمنية ، قدّم سفراء الثالوث الروسى البريطانى الفرنسى بالأستانة مذكرة يوم ٢٤ أكتوبر ١٨٩٦م إلى الباب العالى يُطالبونه بالإفراج الفورى عن جميع الأرمن المعتقلين غير المدانين بأحكام قضائية وعدم تكرار المذابح وإصدار مرسوم إصلاح الولايات الأرمنية واجب النفاذ بسرعة . وفعلاً ، انصاع الباب العالى لمطالب الثالوث، وأصدر بياناً رسمياً فى ١١ نوفمبر ١٨٩٦م ، وعد فيه بتنفيذ كل فرمانات ومراسيم الإصلاح التى قطعها على نفسه لصالح الأرمن فى الولايات الست . وفى ٢٢ ديسمبر ، أصدر فرماناً بالعفو عن الأرمن وأعاد التأكيد على ضرورة إجراء الإصلاحات فى الأناضول الشرقى .(٦٥)

**خاتمة :**

وهكذا يتضح مما سبق أن الثالوث بريطانيا وروسيا وفرنسا كان الأبرز فى ميدان تدويل القضية الأرمنية . وقد دارت إيطاليا وألمانيا والنمسا – المجر فى فلك هذا الثالوث ، ولم تكن لهم أية مواقف مباشرة تجاه الأرمن العثمانيين . وآثرت الولايات المتحدة الأمريكية عدم الانخراط فى الشئون الداخلية العثمانية .

ورغم أن القوى الدولية قد قامت بدور محورى فى تدويل القضية الأرمنية بموجب المادة ( ٦١ ) من معاهدة برلين ١٨٧٨م ، فإنها قد انشغلت بمتابعة مصالحها العليا ، ولم تلتفت إلى تنفيذ ما تعهدت به فى معاهدة برلين الدولية من الإشراف على الإصلاحات فى الولايات الأرمنية العثمانية الست بالأناضول الشرقى.

ولم يستفد الأرمن من تدويل قضيتهم ، وتضرروا من جرائها أشد الضرر وذاقوا كل صنوف الويلات ؛ إذ أن الإدارة العثمانية قد نظرت إلى التدويل بأنه تدخل دولى سافر فى

شأنهم الداخلى . ولم يغفر الباب العالى للأرمن أنهم تسببوا فى وضع الدولة العلية تحت الوصاية الدولية . ولذا ، راوغ الباب العالى بكل السبل عن تنفيذ المادة (٦١ ) .

حتى عندما انحرف مسار القضية الأرمنية من السلمية إلى الثورية ، لم يستفد الأرمن لا من التدخل الدولى ولا من الباب العالى . وتقاعست القوى الدولية عن مؤازرة مطالب الأرمن الإصلاحية خشية على مصالحها فى الدولة العثمانية (بريطانيا وفرنسا ) وخوفاً من انتقال عدوى الثورية إلى رعاياها ( الأرمن الروس ) وأقلياتها ( النمسا – المجر ) . ولم يعبأ الباب العالى بالمطالب الأرمنية ، واستغلتها الحكومة العثمانية فى ملاحقة ومطاردة ومضايقة الأرمن على امتداد الفضاء العثمانى .

وفى منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر رغم الدموية التى سبغت القضية الأرمنية ، فظلت السلبية الدولية تُغيِّم على ممارسات القوى الكبرى . ولم تتحرك جدياً إلا بعد تعرُّض مصالحها ورعاياها فى الدولة العلية للخطر . ولم يسفر عن تدخل القوى الكبرى حلاً ناجحاً للقضية الأرمنية ، بل مجرد إيقاف نزيف الدم الأرمنى فقط.

والخلاصة ، كسبت القوى الكبرى لاسيما بريطانيا وروسيا وفرنسا من وراء تبنيهم للقضية الأرمنية ؛ إذ كانت بمثابة ورقة ضغط على الدولة العثمانية . وبمقدار الحفاظ على مصالحهم فقط ، تدخلت هذه القوى من آن لآخر فى الشأن العثمانى الداخلى بدعوى حماية الأرمن من التعديات الكردية والـــچركسية وصياغة مشروعات إصلاحية فى الولايات الأرمنية الست بالأناضول الشرقى . وإذا كانت القوى الدولية قد ظفرت بامتيازات وحقَّقت مكتسبات على حساب الباب العالى وبواسطة الأرمن ، فقد خسر الأرمن الأرواح والأملاك والأرض.

خريطه رقم (١) أرمينيه العثمانيه ـ محمد رفعت الامام ،القضيه الارمينيه في الدوله العثمانيه، ص١٣٥.

## الهوامش:

1. Sonyel, Salahi Ramsdam: The Ottoman Armenians, London 1987, pp. 9-16.

٢. – مكرديج . ه . بولدوكيان : الصيارفة الأرمن فى الإمبراطورية العثمانية ، بيروت ، ٢٠١٥م ، ص ص ٢٧ – ٣٠ ، ١٩٩ – ٢٢٣.

3. Caprielian, Ara: " The Role of The Ameras in The Ottoman Empire" , The Armenian Review, Vol. 34, No.2 ,Los Angeles June 1981 , pp. 189-190 , 192 -193.

4. Sonyel: Op.Cit.,pp. 17 -18.

٥. محمد رفعت الإمام : القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٧٨ – ١٩٢٣م ، القاهرة ٢٠٠٢م ، ص ١٩ .

٦. لمزيد من التفاصيل حول دور روسيا فى إثارة القضية الأرمنية :

٧. مروة فوزى محمد شهاب ، روسيا القيصرية والقضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ، رسالة ماچستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٠م ، ص ص ٢٠ –٢١.

8. Artinian ,Vartan : " The Formation of Catholic and Protestant Millet in the Ottoman Empire " , Vol. 28, No. 109 , Los Angeles 1975, pp. 7 -11.

٩. – چورچ بورنوتيان : موجز تاريخ الشعب الأرمنى ، ترجمة : سحر توفيق ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠١٢ م ، ص ص ٢٠٨ – ٢١٢.

١٠. – محمد رفعت الإمام : القضية الأرمنية ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

١١. – مرآة الأحوال : عدد ٢ ، ٢٦ أكتوبر ١٨٧٦م ، ص ص ١ –٢ ، باريس ؛ عدد ٣ ، ٢ نوفمبر ١٨٧٦ م ، ص ٢ ؛ عدد ٦ ، ٢٤ نوفمبر ١٨٧٦م ، ص ص ١ – ٢ .

١٢. [١] – مرآة الأحوال : عدد ١٧ ، ٨ فبراير ١٨٧٧ م ، ص ص ١ –٢ ؛ عدد ٢١ ، ٨ مارس ١٨٧٧ م ، ص ١ ؛ عدد ٣٤ ، ٧ يونية ١٨٧٧ م ، ص ١ ؛ الأهرام : عدد ٨١ ، ١٥ فبراير ١٨٧٨م ، ص٢ ، الإسكندرية ؛ عدد ٨٣، ٢ مارس ١٨٧٨ م ، ص٢.

١٣. النحلة : عدد ١٩ ، ١٥ مارس ١٨٧٨م ، ص ص ٢٨٢ – ٢٨٥ ، لندن ؛ محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ، مصر المحمية ، ١٨٩٦م ، ص ٣٧٦.

١٤. النحلة : عدد ٢٠ ، ١ أبريل ١٨٧٨ م ، ص ص ٢٩٨ – ٣٠١ ، " شروط الصلح المزعوم والأقاليم الثائرة"؛ الأهرام : عدد ١٠٨ ، ١٦ أغسطس ١٨٧٨م ، ص ٢ ، الإسكندرية .

١٥. محمد فريد بك : المرجع السابق ، ص ص ٣٨٧ – ٣٨٨؛ مروة فوزى محمد شهاب : المرجع السابق ، ص ص ٤٨ – ٤٩ ، ٥٦ – ٥٨.

١٦. محمد فريد بك : المرجع السابق ، ص ٤٠٤ ؛ الأهرام : عدد ١١٣ ، ٢٠ سبتمبر ١٨٧٨م ، ص ٣ ، الإسكندرية .

١٧. شاوارش طوريكيان : القضية الأرمنية والقانون الدولى ، ترجمة: خالد الجبيلى ، دار الحوار للنشروالتوزيع ، اللاذقية ، سورية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠م ، ص ص ١٠٥ –١٠٧ .

18. British Documents on Ottoman Armenians (1880 – 1890), 3Vols, Turkish Historical Society , Ankara, 1989,Vol.2, project of Reforms Prepared by the Armenian Temporal Council of Sivas, pp. 12 – 14; Precis of Paper Presented to the Imperial Commissioners by the Armenians of Mush,pp. 27- 30.

١٩. [١] – محمد فريد : المرجع السابق ، ص ص ٣٨٤ – ٣٨٧ ؛ الأهرام : عدد ١٧٢ ، ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩م ، الإسكندرية ، " المسألة الأرمنية " ، " إنكلترة وأوربا والعثمانية "، ص ٣ .

20. British Documents_____, OP. Cit ., Vol.2 , Collective Note Addresesed To The Porte, Constantinople, 7September 1881, PP.115 -116.

٢١. – بورنوتيان : المرجع السابق ، ص ص ٢٨١ .٢٨٢

22. [1] – إلياس زنانيرى : مأساة شعب – قراءات سريعة فى التاريخ الحديث للشعب الأرمنى ، القدس ، ١٩٩٥م ، ص ص ٤٤– ٤٧.

23. BaŞbakanlik: Ermeni Komiteleri, Ankara, 2001 , pp.6-10.

24. Affaires Ētrangéres , Documents Diplomatiques Affaires Arméniennes Projects de Réformes dans

L´Empire Ottoman 1893 – 1897, Paris, 1926, No.16, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République Française à Caonstantinople à Hanotaux, Ministré, Pera, 6 Decembre 1894, p.21,28.
25. Ibid: No. 102, M.M., Les Répresentants des Grandes Puissances à S. E. Said pacha, Ministre des Affaires Ētrangéres de Turquie, 8 Octobre1895,p. 145.
26. Ibid: Evénéments de 1895 en Asia Mineure , Vilayet de Trébizond, pp. 200 - 201.
27. Ibid: Evénéments de 1895 en Asia Mineure , Vilayet de Erzeroum, p. 199.
28. The Halifax Herald: Saturday, 2 November 1895, p.3; Thursday, 7 November 1895, p. 1; Monday, 25 November 1895, p. 1.
29. Documents Diplomatiques _____ , Op.Cit., Evénéments de 1895 en Asia Mineure , Vilayet d'Diarbekir,p. 205.
30. Ibid: Evénéments de 1895 en Asia Mineure , Vilayet de Mamouret – Ul Aziz,p. 205.
31. Ibid: Evénéments de 1895 en Asia Mineure , Vilayet d' Alepo, p.208.
32. The Westminster Gazette: 12 December 1894.
33. The Times , 3 June 1895, 10 June1895 London.
34. Armenian Genocid : Documention , Vol. 1 , Germany, 1987 , pp.65 – 114.
35. Documents Diplomatiques _____ , Op. Cit., Rapport Collectif des Délégués Consulaires Adjoints a la Commission d'Enqête sur L'Affairer de Sassaun, Mouch, 28 Juillet 1895, p. 109.
36. Documents Diplomatiques _____ , Op. Cit.,Mémorandum,11 Août 1895, pp. 38 -39.
37. Ibid: pp. 41 -43.
38. Ibid: pp.46 -47.
39. Blue – Book: Turkey, No.v, 1895, Corresponce Relating to the Asiatic Provinces of Turkey, London , 1896, p. 99.
40. Ibid: pp.100 -101.
41. Documents Diplomatiques _____ , Op. Cit.,No. 73, Cambon, Ambassadeur de La République Française à Caonstantinople à M. Hanotaux, Ministre de Affaires Ētrangéres , Pera, 27 Juin 1895, p. 82.
42. Mac Coll, Malcolm: " The Constantinople Massacre and Jts Lesson" , The Contemporary Review, New York – London, November 1895, pp. 755 – 760.
43. Documents Diplomatiques _____ , Op. Cit., No.102, M.M. Les Répresentants des Grandes Puissances à S. E. Said pacha, p. 145.
44. The Spectator: 12 October 1895, " The Suspense in Constantinople" ,London, pp. 476 -477.
45. Geffcken, F.Henirich: " The Eastern Question Turkish Reforms and Armenia " , The Nineteenth Century , December 1895, pp. 999 – 1000.

٤٦. مروة فوزى محمد شهاب : المرجع الســـابق ، ص ص ١٦٧ – ١٦٩.

47. Uras, Esat: The Armenians in History and The Armenian Question, Istanbul, 1988,pp. 730 -731.

٤٨. مروة فوزى محمد شهاب : المرجع الســـابق ، ص ص ١٦٩ – ١٧٠.

49. The Spectator : "The Armenian Question " , 27 July 1895 ,Vol. 75 , pp. 105 – 107.
50. Ibid.
51. Somakian, Manoug Joseph : Empires in Conflict Armenia and The Great Powers 1895 -1920, London , 1995 , pp. 26 -27.
52. Ibid: p. 26.
53. The New York Times : Tuesday , 29 September 1895, p. 1.
54. The New York Times : Saturday , 19 September 1895; Saturday , 25 September 1895.
55. Dasnabedian, Hratch: History of Armenian Revolutionary Federation Dashnaktsutiun 1890 – 1924, Milan,19, pp. 37 -39.
56. Ibid: pp.40 – 41.
57. The Times : 3 September 1896, p. 1.
58. The Armenian Genocid: Documentation _____, Op.Cit., p.202.
59. Ibid: p. 202.
60. Ibid: p. 203.

٦١. محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ص ٢٨ – ٢٩.

62. The Contemporary Review, New York – London, October 1896.
63. The Contemporary Review, "The Constantinople Massacre", October 1896, pp. 457 – 465.
64. The Spectator : 7 November 1896 , pp. 699 – 705.
65. Ibid: pp.705 – 706.
66. Ibid: p. 709.
67. Russell: " Armenia and The Forward Movement ",The Contemporary Review, London, January 1897, pp. 25 – 29.